

أوضح العلاقة بين الهيئة الناظمة للاتصالات والوزارة

حب الله : لا نحاول الرد على الوزير نحاس

والهيئة ستبقى بعيدة عن المناكفات مهما اشتدت الضغوط

مما يساهم من ناحية في دفع المؤسسات العامة الى تطوير ذاتها في مواجهة المنافسة، وفي تطوير السوق عبر ضخ استثمارات جديدة فيها من ناحية أخرى.

واضاف: وهنا لا بد من التذكير بما سبق لقانون الاتصالات ان حددته من صلاحيات للهيئة، وبالادوار والمسؤوليات التي أناطها بها والتي تتوزع بين تلك الاستشارية، والتشريعية والتنظيمية، والمراقبة، والاشراف، والترخيص، والضابطة العدلية، وتحديد المقاييس.

وختم حب الله: والكل يعلم ان الوزارة تنفذ العديد من المشاريع الجيدة ونحن نؤيد مساعيها لانجاز المشاريع التي يحتاجها لبنان، لابل ان لبنان يحتاج الى اكثر من ذلك بكثير. فمن المشاريع: مشروع الألياف البصرية. مشاريع شبكات الجيل الثالث ومشروع شبكات الجيل التالي او الجديد.



حب الله يتحدث في المؤتمر

دون بيع بعض أو كل أصول الدولة في مضممار معين. وبإمكان الدولة اللبنانية تحرير قطاع الاتصالات عبر خلق وتشجيع المنافسة في أسواقه الثابتة او الخلوية او الحزمة العريضة BROADBAND دون المساس بالاصول المملوكة حالياً من الدولة اللبنانية. وذلك عبر السماح والترخيص للمشغلين بالتنافس العادل مع المؤسسات المملوكة من القطاع العام او بالترخيص للخدمات،

سياسات بالتأكيد. وعن الخصخصة قال حب الله:

* وهنا، وفي إطار الحديث عن سياسة الدولة العامة في قطاع الاتصالات، لا بد من إعادة الشرح والتذكير بأن تحرير القطاع غير خصصته. فالخصخصة ليست مرادفة للتحرير.

* إذ بإمكان الحكومة اللبنانية المضي في تحرير قطاع الاتصالات دون اللجوء بالضرورة الى الخصخصة، اي

قد منعنا او حاربنا او عطلنا جهد الوزير نحاس. بل على العكس فلقد ابدينا ولم نزل نبدى تعاونا كاملا ووفرنا موارد الهيئة المتاحة وفي حدود القانون وتبعاً لمسؤولياتنا الى درجة اننا اتهمنا خطأ ومرارا وتكرارا بالافراط في دعم الوزير، وكان الدعم اتى خارج القانون. ولقد دعمنا الوزير ايضا في محطات عدة.

واضاف اليوم، وبعد تشكيل الحكومة الجديدة، بات من الملح بالنسبة لنا تلبية احتياجات المستهلكين والاجابة على الكثير من التساؤلات التي اثارها المواطنين، والمنظمات الحكومية، ووسائل الاعلام والقوات المسلحة وقوى الامن وحتى قوات الامم المتحدة.

ولا يمكن لاحد التشكيك بتطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لبنان، ولكنه تطور شديد البطء ولم يزل بعيدا عن الهدف المنشود، الا وهو ردم الفجوة الرقمية التي تعاني منها البلاد وتطوير بنائها التحتية وخدماتها بحيث تصبح سوق الاتصالات سوقا ليست فقط متطورة ومتابعة لحدث التقنيات في العالم، بل المحرك الاساسي للاقتصاد الوطني.

وقال: نذكر الحكومة الجديدة بدور القطاع الرئيسي والاساسي والحيوي وبيانه لا يمكننا متابعة هدر الفرص.

الحقيقة المرة انه لامصدقية لسياسة اقتصادية لا تتمحور حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فيجب على الحكومة اللبنانية وضع سياسة اقتصادية متكاملة تدمج سياسات جميع القطاعات وتتمحور حول سياسة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واذا لم يكن للبنان مثل هذه السياسة، فللبدان الشقيقة سياسات، ولاعدادنا سياسات، ولاخصامنا سياسات، ولننافسيتها

عقد رئيس الهيئة الناظمة للاتصالات بالانابة عماد حب الله مؤتمرا صحافيا امس اكد فيه ان الهيئة ستبقى بعيدة عن المواجهات والمناكفات مهما اشتدت الضغوط او تغيرت الظروف وتحدث حب الله حول ثلاثة امور رئيسية: حيث اوضح العلاقة بين الهيئة ووزارة الاتصالات ووضع القطاع في المرحلة الحالية وقانون الاتصالات وصلاحيات الهيئة وقرارات مجلس شوري الدولة في هذا الخصوص وقال في المحور الاول من حديثه:

امل ان يكون واضحا اليوم ان هذا المؤتمر الصحفي ليس محاولة للرد على الوزير نحاس. على العكس، سوف نؤكد من خلال المؤتمر ان الوزارة والهيئة توجهان رسالة موحدة من القانون والنظام الى جميع المعنيين بتطوير قطاع الاتصالات للتأكيد على عدم وجود اي التباس بينهما.

لقد دعمت الهيئة جهود وزارة الاتصالات خلال ولاية الوزراء حمادة وباسيل ونحاس، وسوف تدعم الوزير نقولا صحنراوي، هذا هو دورنا وواجبنا وهذه هي مسؤوليتنا.

وعندما تنفذ الهيئة هذه المهمة، ليس من الضروري ان نتفق مع الوزير في كل ما فعل ويفعل، ولكن الهيئة بقيت وستبقى ملتزمة بالموقف الدستوري والقانوني والتنفيذي للوزير المختص، وبمبدأ التعاون الكامل.

كما تؤكد الهيئة اصرارها على تحمل مسؤولياتها وممارسة صلاحياتها وصحة وقانونية ممارسة مهامها وادائها واجباتها.

اذ ان صلاحيات ودور وواجبات ومسؤوليات الهيئة المنظمة للاتصالات قد حددت صراحة في القانون ٤٣١ والمراسيم المرتبطة به.

وأؤكد لكم انه لا يمكن لاي كان ان يشير الى حركة كنا فيها انا او الهيئة المنظمة للاتصالات